الفلسطينية في المناطق المحتلة يشير الكاتب الى واقع الضياع القومي الذي تتعرض له فئة كبيرة من العمال من خلال الارتباط اليومي بالمصانع الاسرائيلية التي أصبحت مصدر الرزق الوحيد لهذه الفئة ، واذا أضفنا الى ذلك مجاربة الاحتلال للنقابات العمالية العربية وعدم تعامله مع العمال من خلالها لأدركنا واقع التشتت الذي يجتازه العمال العرب ، ويحرمهم من فرص النضال الجماعي المنظم ـ الاضرابات مثلا ـ للدفاع عن حقوقهم في وجه الاستغلال الطبقي والقومي الذي يخضعون له ٠

ان حوالي ٦٠ ألف عامل عربي ـ أي ثلث العمال العرب في المناطق المحتلة ـ مضطرون للعمل في الورش والمصانع الاسرائيلية ، وهذا يعني عمليا مزيدا من التبعية الاقتصادية لاسرائيل مما يؤدي بدوره الى طمس الشخصية القومية ٠

بعد ذلك ينتقل الكاتب الى تصوير المعاناة الاقتصادية للعمال العرب ٠ فالاجور متدنية رغم الانتفاخ الظاهري فيها ٠ ذلك ان أسعار السلع الضرورية ترتفع بنسب تفوق بكثير نسبة ارتفاع الاجور ٠ يضاف الى ذلك ما تسرقه سلطات الاحتلال من أجور العمال العرب على شكل ضرائب لا يتلقون في مقابلها أية خدمات، والتخفيض المتوالي في قيمة الليرة الاسرائيلية، ناهيك عن أشكال الاستغلال المتعددة التي يخضع لها العامل العربي مرورا باعطائه أجرا أقل بكثير من أجر العامل الاسرائيلي ، وانتهاء بالعمل ١٢ ساعة في اليوم بدلا من ٨ ساعات اذا احتسبنا الساعات الجوفاء التي تضيع هدرا لدى انتقال العامل من مقر سكنه الى مكان عمله يوميا ٠

ولا تقف ظاهرة استغلال الايدي العاملة عند هذا الحد وانما تتجاوزها الى استغلال النساء والطلبة لخدمة الاقتصاد الاسرائيلي مما يلحق أشد الأذى بالطلبة الذين ينقطعون عن الدراسة تحت اغراءات العمل ٠

لكن أبرز مظهر لاضطهاد العمال العرب واستغلالهم هو وضعهم في ظروف عمل قاسية وتوزيعهم على الاعمال غير الفنية والتي لا تؤدي الى اكتساب خبرات ومهارات جديدة ، ان غالبية العمال العرب يتوزعون على قطاعات كانت نسبة العمال العرب العاملين في قطاع البناء ٣ر٣٪ وقد ارتفعت هذه النسبة الى ٩ر٢٥٪ سنة ١٩٧٣ ، وكانت نسبة العاملين في الزراعة سنة ١٩٦٨ = ١٪ وقد ارتفعت هذه النسبة سنة ١٩٧٣ الى ٤ر١٣٪ أما قطاع الصناعة فقد كانت نسبة العاملين فيه سنة ١٩٦٨ = ٤ر٠٪ ولم ترتفع سنة ١٩٧٣ الا بمقدار ١ر٤٪ ٠

يخلص الكاتب من تقصيه لوضع الطبقة العاملة وارتباطها بالمصانع الاسرائيلية الى حقيقة أن هذا الوضع الاقتصادي الشاذ ينعكس على واقع الشعب الفلسطيني ويؤثر على قضيته الوطنية ٠ ويطالب أصحاب رؤوس الاموال المحلية بالتحرك لايجاد مشاريع تساهم في امتصاص قسم من العمال العرب وبالتالي تطوير الاقتصاد المحلي والمساهمة في تخفيف حدة الارتباط باقتصاد الاحتلال ٠

وقد كان من الأنسب لو أن الكاتب تنبه الى الفشل النسبي الذي منيت به سلطات الاحتلال في تجريد العمال العرب من حسهم الوطني ومشاركتهم مع جماهير الشعب الفلسطيني في النضال ضد الاحتلال رغم اغراءات العمل وارهاب البوليس الصهيوني ٠

في تناوله لتاريخ رأس المال المحلي ومدى قدرته على الاضطلاع بدور وطني في مواجهة الاحتلال ، يقرر الكاتب بأنه رغم التخلف التكنولوجي والسياسي والتنظيمي في أوساط البورجوازية الفلسطينية ٠ الا أنها ساهمت في النضالات الوطنية التي خاضها الشعب الفلسطيني في تاريخه الحديث ويضرب مثالا على ذلك باضراب سنة ١٩٣٦ الذي استمر ستة أشهر وساهمت فيه البورجوازية الى جانب الجماهير ٠

لكن معضلة رأس المال المحلي تتمثل بكونه تطور على نحو عفوي تماما ، وتعرض لعقبات من جانب الحكومات الاردنية بسبب ارتباطاتها بالدول الرأسمالية مما أدى الى عدم تمكنه بعد النكسة من مواجهة رأس المال الاسرائيلي المتقدم والمدعوم برأسمال أجنبي ٠